الأمم المتحدة

TD/561/Add.2

Distr.: General
12 January 2026
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة السادسة عشرة

جنيف

20–23 تشرين الأول/أكتوبر 2025

توافق آراء جنيف

رسم معالم المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية منصفة وشاملة ومستدامة

GE.26-00320 (A) 190226 200226

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- تنعقد الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد السادس عشر) في جنيف بسويسرا في مرحلة حرجة للاقتصاد العالمي والتعاون الدولي. ونجتمع، نحن الدول الأعضاء، في وقت يشهد تحولات عميقة وتحديات مرتبطة بتغير المناخ والبيئة وتوترات جيوسياسية ونزاعات متصاعدة ومشاكل متزايدة على مستوى الاقتصاد الكلي ومخاطر نظمية متنامية. والتقدم في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة إما يسير ببطء شديد أو تراجع إلى ما دون خط أساس عام 2015. وباتت مكاسب التنمية المستدامة التي تحققت على مدى سنوات تنحسر في بعض الحالات. وما زال الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، فضلاً عن الجوع، من أكبر التحديات التي يواجهها العالم، والقضاء عليهما شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

2- ولا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من ضعف النمو في ظل استمرار التفاوتات بين البلدان وداخلها. فالعديد من الاقتصادات، لا سيما الأضعف، تواجه صعوبات مركبة، مثل تزايد التحديات أمام التجارة، وضيق هامش التصرف في المجال المالي، وتدني مستويات الاستثمار، وارتفاع الديون وعدم القدرة على تحمل أعبائها، وارتفاع تكاليف خدمتها، والفجوة الرقمية، وهشاشة القدرات الإنتاجية.

3- وتظل التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – التزامنا المشترك وتتبوأ مكانة محورية في تعددية الأطراف. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، هناك مخاوف من أن وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة غير كافية لبلوغها في موعدها النهائي وهو عام 2030. ويتطلب هذا المسار المقلق تعزيز التعاون الفعلي المتعدد الأطراف الذي يضع الناس والكوكب في قلب جهودنا ويضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

4- ونسلّم بضرورة تنشيط النظام المتعدد الأطراف ومؤسساته، وفي صلبها الأمم المتحدة وميثاقها، لمواجهة تحديات عصرنا. ويجب أن تكون تعددية الأطراف مصدر قوة لتجنب التجزؤ وللمساهمة في التنمية المستدامة وبناء اقتصاد عالمي منفتح ومزدهر. وتعزيز الحوار والتعاون بين جميع الدول الأعضاء أمر بالغ الأهمية لتحقيق المنافع المشتركة والأهداف الإنمائية. لذلك، نلتزم بتمتين المؤسسات المتعددة الأطراف وآليات التعاون كي تكون ملائمة للحاضر والمستقبل وفعالة وقادرة على الأداء وعادلة وديمقراطية ومنصفة، تمثل عالم اليوم وتستوعب الجميع وتتسم بالترابط والاستقرار المالي.

5- لا يمكننا تحمل تبعات التراجع عن التعاون المتعدد الأطراف. فليس بمقدور أي دولة بمفردها مواجهة التحديات العالمية المطروحة أمامنا. ويجب على مكونات المجتمع الدولي أن تعمل معاً لاستعادة الثقة في المؤسسات الدولية بتمكين جميع الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، من المشاركة الهادفة في صنع القرار ووضع المعايير على الصعيد العالمي، بطرق منها زيادة الإصغاء إلى البلدان النامية وزيادة تمثيلها في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية.

6- وفي هذا الصدد، ينبغي أن يؤدي التعاون الدولي دوراً محورياً في تمكين البلدان النامية من التغلب على التحديات الهيكلية وبناء اقتصادات أقدر على الصمود. ومبادرات بناء القدرات والتعاونُ التقني أساسيان لزيادة الخبرة المؤسسية والتقنية. وهناك حاجة أيضاً إلى سياسات واستراتيجيات شاملة على الصعيد المحلي لبناء القدرة على الصمود.

7- وسيواصل الأونكتاد، استناداً إلى أكثر من 60 عاماً من العمل، أداء دور منتدى رئيسي للحوار وبناء توافق الآراء والبحث والتحليل والتعاون التقني في مجالي التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في ميادين التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. ويتبوأ الأونكتاد، الذي يأخذ بنهج متكامل إزاء معالجة قضايا التجارة والتنمية، مكانة فريدة لدعم الدول الأعضاء في مواجهة هذه التحديات.

8- وينبغي أن يواصل الأونكتاد المساهمة في تعزيز قدرة البلدان على بناء عالم أكثر عدلاً وإنصافاً وقدرةً على امتصاص الصدمات وشمولاً واستدامة، مع إيلاء الأولوية لاحتياجات البلدان النامية ومصالحها. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وإقامة نظام اقتصادي عالمي أفضل وأكثر فعالية.

9- ولا تزال المبادئ التي ألهمت إنشاء الأونكتاد في عام 1964 الأساس الذي نستند إليه: فينبغي أن تكون التجارة في خدمة التنمية؛ ويجب أن يعم الازدهار الجميع. وينبغي أن يسترشد عمل الأونكتاد بميثاق الأمم المتحدة والالتزام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشمل هذا الحقّ في التنمية.

10- وينبغي أن يسهم الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج الأطر العالمية ذات الصلة التي تهدف إلى التقدم في القضايا المتعلقة بالتجارة والتنمية والقضايا المرتبطة بهما، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(1)]، والتزام إشبيلية[(2)]، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(3)] واتفاق باريس[(4)]، فضلاً عن الالتزامات ذات الصلة الواردة في ميثاق المستقبل ومرفقيه[(5)]، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً[(6)]، وبرنامج عمل أوازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034[(7)]، وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[(8)]، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيط[(9)]، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية - إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود[(10)]، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[(11)]، وغيرها من الأطر العالمية ذات الصلة.

11- ويُبرز موضوع الدورة السادسة عشرة للمؤتمر، "رسم معالم المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية منصفة وشاملة ومستدامة"، بوضوح طموحنا إلى أن يكون للأونكتاد إسهام في المجتمع الدولي من خلال منظوري التجارة والتنمية. لذلك ينبغي أن يمهد الأونكتاد، من خلال جميع أعماله وركائزه الثلاث، الطريق نحو عام 2030 وما بعده، مع ضمان عدم تخلف أحد عن الركب وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.

أولاً- تحليل السياسات والاستجابة السياساتية: تمهيد الطريق نحو عام 2030 وما بعده

12- لا تزال التجارة الدولية وسيلة قوية للنمو الاقتصادي والتحول الهيكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية

(1) A/RES/70/1.

(2) انظر A/RES/79/323، المرفق.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(4) اعتُمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المقرر 1/م أ-21 الصادر عن مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين، بصيغته الواردة في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المرفق.

(5) A/RES/79/1.

(6) A/RES/76/258.

(7) A/RES/79/233، المرفق، و A/RES/79/279.

(8) انظر CBD/COP/DEC/15/4؛ اعتُمد في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (الجزء الثاني)، مونتريال، كندا، 7-19 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(9) انظر A/RES/79/314، المرفق.

(10) A/RES/78/317.

(11) بالصيغة التي أقرها الاتحاد الأفريقي في عام 2002؛ انظر الوثيقة A/57/304، المرفق.

الصـــغيرة النامية ذات القدرات الإنتاجية والبنية التحتية التجارية المحدودة، تواجه تحديات في الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

13- وللنظام التجاري المتعدد الأطراف، بوصفه محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، دور في تعزيز التجارة الدولية. غير أن التجارة الدولية تتعرض لتهديدات متزايدة غير مسبوقة بسبب التدابير التجارية التقييدية والحواجز الجمركية وغير الجمركية والحمائية والممارسات المشوهة للتجارة التي تؤثر سلباً على جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية.

14- ويظل نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد ومفتوح وشفاف وقابل للتنبؤ وشامل ومنصف وغير تمييزي، تقع منظمة التجارة العالمية في صلبه، أمراً بالغ الأهمية في دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تنويع اقتصاداتها، وزيادة قيمة سلعها الأساسية، وتحقيق نمو مستدام شامل للجميع. وتشكل المعاملة الخاصة والتفاضلية للدول النامية الأعضاء، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، جزءاً لا يتجزأ من منظمة التجارة العالمية واتفاقاتها، وينبغي أن تكون دقيقة وفعالة وعملية.

15- ونكرر تأكيد الأهمية المحورية لبُعد التنمية في عمل منظمة التجارة العالمية، وفقاً لإعلان أبو ظبي الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية. وندرك أن اندماج البلدان النامية الأعضاء التام، بما فيها أقل البلدان نمواً، في النظام التجاري المتعدد الأطراف مهم لتنميتها الاقتصادية، ونشدد على ضرورة بذل جهود إيجابية كي تستفيد تلك البلدان من مكاسب التجارة وفقاً لاتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية.

16- ونؤكد مجدداً دعمنا القوي للنظام التجاري المتعدد الأطراف، ونظل ملتزمين بالمضي قدماً في الإصلاحات اللازمة لمنظمة التجارة العالمية. ونظل عاقدين العزم على استعادة نظام تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية كي يصبح كامل الأداء.

17- ونؤكد أن التجارة الدولية والاستراتيجيات الإنمائية الشاملة يمكن أن تحفز التحول الهيكلي والتنمية المستدامة. وندرك أنه لا يوجد نموذج إنمائي واحد ينطبق على الجميع، وأن البلدان تحتاج إلى هامش تصرف في المجال المالي لاتباع نهج يلائم سياقها إزاء التنويع الاقتصادي، ولتحقيق تصنيع شامل ومستدام.

18- ولا يزال الوصول إلى الأسواق مهماً في دعم طموحات البلدان النامية في مجالي التجارة والتنمية، لا سيما وأن البلدان النامية يمكن أن تواجه صعوبات محددة في قدرتها على التعامل مع التدابير الجمركية وغير الجمركية.

19- ويمكن أن تندمج الاقتصادات اندماجاً أفضل في التجارة الدولية بفضل تهيئة بيئة تجارية محلية مواتية، بطرق منها التعاون وزيادة الشفافية والحكم الرشيد وسيادة القانون.

20- وندرك الفوائد الواسعة النطاق لأدوات الدفع الدولية السريعة والمنخفضة التكلفة والفعالة والشفافة والآمنة والشاملة، فضلاً عن استخدام العملات المحلية في المعاملات المالية، بهدف زيادة تدفقات التجارة والاستثمار، فضلاً عن تقليل الحواجز التجارية إلى أدنى حد، وتعزيز الوصول إلى الأسواق بلا تمييز، وفقاً للمعايير الدولية.

21- ونلاحظ الأهمية المتزايدة للخدمات بصفتها أفقاً جديداً للتحول الهيكلي، لا سيما للبلدان النامية التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها وخلق فرص العمل اللائق. ونلتزم باعتماد سياسات تسخّر الإمكانات التحويلية التي تنطوي عليها الخدمات، مثل تحسين البيانات عن تجارة الخدمات، وتتصدى في الوقت ذاته للتحديات المستمرة المتمثلة في قلة البيانات عن تجارة الخدمات والطابع غير الرسمي لبعض قطاعات الخدمات وانخفاض الإنتاجية فيها، والتحديات الناشئة في تقديم الخدمات الرقمية، بما في ذلك حوكمة البيانات والأطر التنظيمية وسياسة المنافسة.

22- ويجب أن تعطي هذه الجهود الأولوية لتحسين البيانات عن تجارة الخدمات، والعمالة المنتجة والعمل اللائق، وفقاً لمعايير العمل الدولية المنطبقة، والعمالة الجيدة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وشق مسارات تنطلق من أنشطة الخدمات المنخفضة القيمة إلى أنشطة الخدمات العالية القيمة التي تسهم إسهاماً مجدياً في التنمية المستدامة.

23- وتؤدي قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك دوراً حاسم الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، بالسعي لإقامة أسواق مفتوحة وديناميةومنصفة وآمنة، وضمان وصول المستهلكين إلى السلع والخدمات الأساسية، وتمكين المستهلكين وحمايتهم من الممارسات التجارية الاحتيالية والمضللة، وتعزيز تثقيف المستهلكين ليختاروا عن حُسن اطلاع.

24- ويشكل التكامل الاقتصادي الإقليمي محركاً مهماً للتحول الهيكلي وتعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان، وعاملاً إضافياً في الحفاظ على قدرة الاقتصاد على الصمود. وتوثق الاتفاقات الثنائية والإقليمية التي تكمل النظام التجاري المتعدد الأطراف الروابط الاقتصادية العالمية، وتخفض تكاليف المعاملات، وتقوي الإصلاحات المؤسسية.

25- لقد تباطأت خلال السنوات الأخيرة تدفقات الاستثمار التي تؤدي دوراً أساسياً في دعم أهداف التنمية المستدامة، ولا تزال مركزة تركيزاً شديداً وموزعة توزيعاً متفاوتاً على الصعيد العالمي. فارتفاع التكاليف الرأسمالية في الاقتصادات المتقدمة يعوق الاستثمارات الضرورية في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية والتنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي تتسم بأهمية بالغة، ما زالت تدفقاتها إلى العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، منخفضة.

26- ولا يزال الاستثمار في بعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة راكداً أو في حالة تراجع، وهناك تباين ين الحوافز المالية القصيرة الأجل وتأثير التنمية المستدامة الطويل الأجل. وتفتقر البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، إلى القدرة على توليد وجذب الاستثمارات اللازمة لدفع عجلة التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل للجميع والتحول الرقمي والانتقال الطاقي وخلق فرص العمل اللائق.

27- ومن المهم تمتين بيئة الاستثمار الدولية وتشجيع التعاون ذي الصلة في مجال الاستثمار، بطرق منها تحديث نظم الاستثمار الدولية، مع مراعاة مواطن ضعف البلدان النامية وأهمية تعزيز أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص.

28- إن تهيئة بيئة استثمارية محلية مواتية وتشجيع التعاون، فضلاً عن العمل على تعزيز الشفافية والحكم الرشيد وسيادة القانون، عناصر حيوية للتغلب على حواجز الاستثمار. وينبغي أن تمضي البلدان في تيسير الاستثمار، لا سيما في البلدان النامية، عن طريق منظمات التكامل الإقليمي وغيرها.

29- ويظل التنويع الاقتصادي تحدياً أمام البلدان النامية. فلا يزال ثلثاها يعتمدان على السلع الأساسية، أي أن السلع الأولية تشكل 60 في المائة أو أكثر من إجمالي صادراتها؛ ويشكل إجمالي صادرات السلع الأولية حوالي 60 في المائة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأكثر من 80 في المائة لدى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. ولهذا الاعتماد على السلع الأساسية والأولية آثار اقتصادية وخيمة يمكن أن تقيد التنمية الصناعية وتحد من التحول الهيكلي وتزيد الضعف إزاء الصدمات الخارجية، مثل تقلب الأسعار وتأرجح الإمداد واختلال سعر الصرف الحقيقي، مما يعيق التنمية المستدامة.

30- ويظل انعدام الأمن تحدياً كبيراً. ومن المهم مواصلة تحسين أسواق الأغذية لتعزيز الأمن الغذائي، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. ويتطلب ذلك معالجةً كلية للمشاكل المترابطة المتعلقة بالإمداد والتوزيع.

31- ويشكل تعزيز الاندماج في سلاسل قيمة عالمية وإقليمية، في قطاعي السلع والخدمات، آمنة وموثوقة ومنصفة ومستدامة وقادرة على الصمود ومسؤولة وشفافة وفعالة ومنفتحة، محركاً هاماً للتنويع الاقتصادي، وللتغلب على الحواجز التي تعترض التجارة، وإضافة القيمة إلى المنتجات، وزيادة قدرات قطاع الخدمات، وتحديد الميزات التنافسية من خلال تحسين البيانات عن تجارة الخدمات، والنهوض بتنمية الموارد البشرية، وخلق فرص العمل الجيد، بما في ذلك فرص العمل للنساء وفي الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتمتين القدرات التنظيمية، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية، بما فيها الصدمات المتعلقة بالمناخ.

32- وتنطوي الخدمات، بما فيها الخدمات المقدمة والمتاحة رقمياً، على إمكانات إضافية للتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، لا سيما في القطاعات العالية القيمة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتمويل والسياحة والاقتصاد الرقمي والصناعات الإبداعية.

33- وباتت تتزايد حصة الاقتصاد الإبداعي في التجارة العالمية، حيث أصبح يدر الدخل ويخلق فرص العمل اللائق، ويدعم تسريع عجلة التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ويعزز التنويع الاقتصادي والابتكار. لذا، من المهم تهيئة بيئة مواتية من أجل النهوض بالاقتصاد الإبداعي، بطرق منها تشجيع الإبداع والابتكار وريادة الأعمال ودعم بناء مؤسسات ثقافية وصناعات ثقافية، وتوفير التدريب التقني والمهني للعاملين في مجالي الثقافة والاقتصاد الإبداعي، وزيادة فرص العمل في هذين القطاعين.

34- ويشكل قطاع الزراعة حصة كبيرة من فرص العمل والدخل، لا سيما في البلدان النامية، وهو من ثم أحد العوامل الرئيسية للتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي بالنظر إلى المتطلبات المحلية لهذه البلدان. وضمان إضافة القيمة وتعزيز التجارة أمران بالغا الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي العالمي.

35- وينبغي اغتنام الفرص التي تتيحها المعادن الحرجة من أجل تحقيق القيمة المضافة والتنويع الاقتصادي، لوضع الأساس لتنمية مستدامة طويلة الأجل. وقد برزت المعادن الحرجة باعتبارها مكونات هامة للانتقال إلى الطاقة المستدامة والتكنولوجيا الرقمية. وتتيح مشاركة البلدان النامية، بما في ذلك البلدان النامية الغنية بالموارد والبلدان التي تفتقر إلى الموارد المعدنية الحرجة، في سلاسل القيمة العالمية المتعلقة بالمعادن الحرجة فرصة اقتصادية. وهناك حاجة إلى سياسات تراعي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لإطلاق العنان لمكاسب اقتصادية كبيرة وموزعة توزيعاً عادلاً.

36- لا بد من التعاون الدولي لتقليل الحواجز التجارية إلى أدنى حد، وتمتين سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية، بما فيها سلاسل الإمداد بالمعادن الحرجة، وتقليص الاعتماد على صادرات المواد الخام، فضلاً عن ضمان توفير طاقة ميسورة التكلفة ومستدامة ويمكن الحصول عليها للإسهام في التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي والتنمية المستدامة للبلدان النامية.

37- ونُظم النقل القادرة على الصمود، بما في ذلك نظم النقل الإقليمية وطرق التجارة وممرات النقل المتنوعة، أساسية لتعميق عمليات التكامل الإقليمي والأقاليمي، وبالغة الأهمية لتسريع اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية، وللتغلب على القيود الجغرافية، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية بالتعاون مع بلدان المرور العابر.

38- يشهد العالم تحولاً مقترناً بوتيرة التطورات التكنولوجية. وتتيح هذه التطورات فرصاً كبيرة لتعزيز الإنتاجية وإيجاد أسواق جديدة والتغلب على المعوقات التقليدية للتنمية، لا سيما بالنسبة إلى الشركات الصغرى والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكنها تنطوي أيضاً على مخاطر تؤدي إلى تفاقم التفاوتات وتوسيع الفجوات التكنولوجية والتأثير سلباً على البيئة والتمتع بحقوق الإنسان. وتواجه بلدان نامية عديدة عوائق مستمرة تحول دون مشاركتها الكاملة في التحول الرقمي والاستفادة منه بسبب عدم كفاية البنية التحتية الرقمية، والنفاذ المحدود إلى التوصيلية الميسورة التكلفة،

والفجوات في الدراية الرقمية، والافتقار إلى التمويل والاستثمار اللازمين، فضلاً عن معوقات الحصول على التكنولوجيا والدراية ذات الصلة.

39- وينبغي أن تيسر المنظومات الرقمية، بما في ذلك البنية التحتية العامة الرقمية والسلع العامة الرقمية، اقتصادات رقمية شاملة للجميع، وأن تتيح توصيلية عالمية ومجدية للبلدان، أياً كانت مستوياتها الإنمائية، ولجميع الناس، لا سيما الذين يعيشون في أوضاع هشة. كما يجب ألا تؤدي التكنولوجيات الرقمية والناشئة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، إلى توسيع الفجوات والتحيزات القائمة، بل يجب أن تساعد على بناء مجتمعات أكثر إنصافاً وشمولاً من خلال إدماج منظورات التنمية.

40- ويتطلب تعميم فوائد التقدم التكنولوجي على جميع البلدان بذل جهود جريئة ومنسقة فضلاً عن اتباع نهج استراتيجي كلي على الصعيدين الوطني والدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن أن يدعم التعاون الدولي الإجراءات الوطنية من خلال بناء القدرات ووضع أطر سياساتية فعالة تسد الفجوات الرقمية بجميع أشكالها، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية، وتنمية المهارات، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها. وفي هذا السياق، يعتبر التعاهد الرقمي العالمي وإطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور 20 عاماً، أساسيين للتعاون في مجال التكنولوجيات الرقمية والناشئة. ونؤكد من جديد أيضاً أهمية التنفيذ الفعال لقراري الجمعية العامة 265/78 و311/78. ولتحقيق أهدافنا، يجب علينا أيضاً تعزيز التعاون الدولي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، عن طريق جهات منها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومن خلال تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير، والاضطلاع بأنشطة محددة لبناء القدرات.

41- تشكل البيانات المصنفة والإحصاءات العالية الجودة عنصراً أساسياً لوضع سياسات فعالة واتخاذ قرارات مستنيرة. وفي ظل اقتصاد عالمي متزايد التعقيد، لا غنى عن النُهج القائمة على الأدلة للتصدي لتحديات التنمية. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في توافر هذه البيانات وإمكانية الوصول إليها واستخدامها، لا سيما في البلدان النامية. وتتيح ثورة البيانات فرصاً غير مسبوقة لتسخير مصادر ومنهجيات جديدة لفهم تحديات التنمية وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد على أهمية تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وتحسين منهجيات قياس الظواهر المعقدة، وتشجيع استخدام البيانات بطريقة شفافة ومسؤولة.

42- إن البيانات مورد استراتيجي. وندرك أهمية تعزيز التعاون في مجال حوكمة البيانات على جميع المستويات، بمشاركة فعالة ومنصفة وحقيقية من جميع البلدان وبالتشاور مع الجهات المعنية، ونسلم بأن هذا سيتطلب بناء قدرات البلدان النامية ووضع وتنفيذ أطر لحوكمة البيانات على جميع المستويات تسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من فوائد استخدام البيانات وتكفل في الوقت ذاته حماية الخصوصية وأمن البيانات. ونرحب بإنشاء فريق عامل متعدد الأطراف معني بحوكمة البيانات على جميع المستويات في إطار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ونرى أن له صلة بالتنمية.

43- من أكبر تحديات عصرنا تغيرُ المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، إلى جانب التصحر وغيره من أشكال التدهور البيئي. فهي تشكل ضغطاً متزايداً على الأنشطة الاقتصادية وتعيق تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

44- وتتأثر البلدان النامية، لا سيما المعرضة بوجه خاص لآثار تغير المناخ، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، تأثراً شديداً بسبب موقعها الجغرافي واعتمادها الاقتصادي على القطاعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ وقدرتها المحدودة على التكيف. وتواجه تحدياً يتمثل في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي المستدام وأولويات التنمية الوطنية. وفي هذا السياق، فإن إدماج منظور التنمية في معالجة التحديات البيئية أمر بالغ الأهمية، لأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الإدماج الكلي لأبعادها الثلاثة.

45- ونشدد على أن التمويل المناخي يظل عامل تمكين حاسماً للعمل المناخي. وندرك، فضلاً عن ذلك، أهمية تجنب الخسائر والأضرار وتقليلها إلى أدنى حد والتصدي لها. وفي هذا الصدد، نكرر نداءنا العاجل إلى توفير وتعبئة وسائل التنفيذ وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[12] واتفاق باريس[13].

46- ونسعى إلى التنفيذ الفعلي للمقرر الذي يتناول الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي. ونلاحظ بقلق الفجوة بين تدفقات التمويل المناخي واحتياجات البلدان النامية.

47- وتشكل الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة محركاً أساسياً للتنمية، مع مراعاة الظروف والأولويات الوطنية المختلفة، فضلاً عن الحياد التكنولوجي لمسارات الانتقال الطاقي، وضمان الأمن الطاقي. وهناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية للطاقة من أجل تسريع عملية الانتقال الطاقي بطريقة منصفة ومستدامة وشاملة للجميع ومنظمة وعادلة.

48- إن المحيطات أساسية للحياة على كوكبنا ولمستقبلنا. فهي تشكل مصدراً مهماً للتنوع البيولوجي للكوكب وتضطلع بدور حيوي في النظام المناخي والدورة المائية. ويمكن أن يسهم التعاون الدولي والشراكات الدولية على أساس العلم والتكنولوجيا والابتكار، تمشياً مع النهُج القائمة على النظم الإيكولوجية، في إيجاد الحلول اللازمة للتغلب على التحديات التي تعترض تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

49- ونسلّم بما للتنوع البيولوجي من فوائد اقتصادية لبناء اقتصاد مستدام وتحسين سبل العيش، ونؤكد على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف وغايات إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء ووفقاً للظروف والأولويات والقدرات الوطنية.

50- ونُقرّ هذه الوثيقة بجميع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتعيد تأكيد التزامنا القوي والثابت بتعزيز تنفيذ اتفاق باريس، أي تجسيد الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف في ضوء الظروف الوطنية المختلفة.

51- يظل تمويل التنمية عاملاً حاسماً لتمكين التنمية المستدامة في البلدان النامية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، ما فتئت تتسع الفجوة بين تطلعاتنا في مجال التنمية المستدامة والموارد المتاحة لتحقيقها، لا سيما في البلدان النامية، لتصل حسب التقديرات إلى 4 تريليونات دولار أمريكي سنوياً.

52- وستشكل الموارد والسياسات والخطط العامة محور الجهود التي نبذلها من أجل دفع عجلة الاستثمار في التنمية المستدامة. ولا يزال التعاون الإنمائي الدولي يسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. وتؤكد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الدور المركزي للسياسات العامة ولتعبئة الموارد العامة المحلية واستخدامها بفعالية في تمويل التنمية المستدامة.

53- وهناك حاجة إلى إجراءات قوية لتوطيد البيئة المواتية على جميع المستويات لاستثمار عالي الجودة وطويل الأجل في التنمية المستدامة وضمان تعبئة موارد إضافية من القطاع الخاص على نطاق واسع وبوتيرة سريعة لصالح البلدان النامية.

(12) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(13) اعتُمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في المقرر 1/م أ-21 الصادر عن مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين، بصيغته الواردة في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المرفق.

54- لقد أثقل عبء الديون كاهل العديد من البلدان النامية على نحو مثير للقلق وأضعفها، حيث تتحمل عبئاً شديداً ناتجاً عن خدمة الديون وارتفاع تكاليف الاقتراض، مما يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود. وأدى اقتران ارتفاع أسعار الفائدة بتقلص هامش التصرف في المجال المالي وارتفاع التضخم نسبياً وتقلبات العملة وارتفاع تكلفة رأس المال وقلة فرص الحصول على التمويل الطويل الأجل بتكلفة معقولة، بما في ذلك التمويل بشروط ميسّرة، إلى تفاقم مواطن الضعف المتعلقة بالديون.

55- وعلى الرغم من التقدم المحرز في مبادرات إعادة هيكلة الديون، نشجع على مواصلة تعزيز الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لزيادة إمكانية التنبؤ بعمله وتنسيقه، ومن ثم معالجة مشكلة الديون في الوقت المناسب وبطريقة منظمة. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع هيكل للديون موجه نحو التنمية ينهض بالاقتراض والإقراض المسؤولين، ويدعم البلدان النامية في خفض تكلفة رأس المال وتوسيع هامش تصرفها في المجال المالي، ويتيح إعادة هيكلة فعالة وعادلة ومنظمة تأتي في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها، ويستند إلى قدر أكبر من الشفافية في الديون وتحليل سليم وشفاف للقدرة على تحمل الديون، وهي عوامل حاسمة لسلاسة أداء أسواق الديون وتسعيرها العادل. ويمكن أن يساعد هذا الهيكل البلدان النامية المثقلة بالديون على العودة إلى مسار القدرة على تحمل الديون، بطرق منها تيسير الدعم بالسيولة وتنسيق السياسات الرامية إلى تشجيع تمويل الديون ومعالجتها وإعادة هيكلتها وإدارتها السليمة، حسب الاقتضاء، واستكشاف إمكانية تعليق خدمة الديون في أوقات الأزمات والكوارث والصدمات على أساس طوعي وحسب كل حالة على حدة.

56- لا يزال التعاون الإنمائي الدولي، الذي تشكل المساعدة الإنمائية الرسمية عنصراً أساسياً من عناصره، يساهم إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة في البلدان النامية. ولذلك ينبغي أن يعجل كل بلد من البلدان المتقدمة بزيادة حجم مساعدته الإنمائية الرسمية ويفي بالتزاماته في هذا الصدد، بما في ذلك الالتزامات التي أخذها معظم البلدان المتقدمة على عاتقه بتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 في المائة و0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى أقل البلدان نمواً.

57- ونؤكد من جديد أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما مكملين للتعاون بين الشمال والجنوب لا بديلين عنه، في توفير إمكانات كبيرة للتنمية الاقتصادية والحد من مواطن الضعف الخارجية، بطرق منها تبادل المعرفة وتيسير الاستثمار عبر الحدود وتعبئة الموارد.

58- وبغية دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تستمر جهود إصلاح الهيكل المالي الدولي في تجسيد تنوع العالم وتعقُّده. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإصلاح الهيكل المالي الدولي القائم، لا تزال هناك تحديات نظمية كبيرة. وبموازاة الاعتراف بولاية كل هيئة معنية من هيئات الحوكمة، هناك دعوة مستمرة إلى التعجيل باتخاذ إجراءات أكثر طموحاً لزيادة الهيكل المالي الدولي كفاءة وإنصافاً وجعله أنسب لعالم اليوم والغد، ومعالجة أوجه عدم المساواة وسد الفجوات، وتلبية الاحتياجات المحددة ومواجهة التحديات المتغيرة ومواطن الضعف لدى جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية. وإدراكاً للجهود الحديثة العهد واستناداً إليها، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً على توسيع نطاق تمثيل البلدان النامية وزيادة الإصغاء إليها في المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، بموازاة توطيد دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتشجيع مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

59- ونلتزم بجعل التعاون الضريبي الدولي شاملاً وفعالاً ومفيداً للجميع، مع مراعاة قرار الجمعية العامة 230/78 المعنون تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة.

60- وينبغي التصدي للتحديات التي تواجه تعددية الأطراف من خلال تعزيز التعاون الدولي الذي يقوم على الاحترام الكامل للقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتُحَث الدول بقوة على الامتناع عن إصدار وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بالنظر إلى الشواغل المتعلقة بالطابع التقييدي والآثار الإنمائية لهذه التدابير التي تؤثر سلباً على رفاه السكان ويمكن أن تعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل في الدول المعنية، وتضعف علاقاتها التجارية.

61- وقد ازدادت حدة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، في ظل اتساع الفجوة المستمر بين أغنى الناس وأفقرهم داخل البلدان وفيما بينها. وشكل تعاقب الأزمات العالمية والتحديات الناشئة وآثارها المتتالية ضغوطاً غير متناسبة على البلدان النامية، لا سيما الضعيفة هيكلياً، مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية والبلدان التي تمر بنزاعات أو بمرحلة ما بعد النزاع والاقتصادات الصغيرة، كما أثرت على البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما أعاق تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

62- وندرك أن الازدهار لا يقتصر على النمو الاقتصادي، ونقر بالالتزام بنماذج التنمية التي تتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي وتعكس التقدم في أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وفي هذا السياق، نرحب بالعمل المتعلق بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، وندعو المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى النظر في استخدامه، حسب الاقتضاء، مكملاً لممارساتها وسياساتها الحالية، تمشياً مع ولاية كل منها.

63- ونسلّم بأهمية زيادة القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً من أجل الخروج بزخم من هذه الفئة على نحو مستدام ونهائي.

64- إن فقدان إمكانية الاستفادة من طائفة من تدابير الدعم الدولي، بما في ذلك بعض الأشكال الهامة من المعاملة الخاصة والتفاضلية والإعفاءات المتصلة بالتجارة بعد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً يستدعي اتخاذ مجموعة من تدابير التخفيف والدعم لضمان الانتقال السلس. وفي هذا الصدد، من المهم مواصلة دعم هذه البلدان على نحو يناسب احتياجاتها ومعوقات قدراتها، لضمان انتقالها السلس بعد خروجها من فئة أقل البلدان نمواً.

65- إن أزمات النزوح القسري تؤثر تأثيراً مدمراً على الأمن الغذائي والخدمات الصحية والتعليمية والخصائص الديمغرافية في بلدان المنشأ، وعلى الآفاق الاقتصادية والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

66- وندرك أن الهجرة المنظمة والآمنة والنظامية، عندما تقترن بسياسات ملائمة، تساهم في التنمية المستدامة في بلدان المقصد والعبور والمنشأ، من خلال تحويلات المهاجرين ومهاراتهم ومعارفهم وغيرها.

67- وبغية عدم ترك أحد خلف الركب، يجب تقديم الدعم إلى جميع الأشخاص والفئات الذين يعيشون في أوضاع هشة ويواجهون في كثير من الأحيان عوائق تحول دون مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والاستفادة منها، وإيلاؤهم الاعتبار.

68- والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات شرط أساسي لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع. فالمرأة لا تزال تواجه عوائق تحول دون مشاركتها الاقتصادية الكاملة وتَوليها أدواراً قيادية، بما في ذلك قلة فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية والتمويل والأسواق والتكنولوجيا وفرص التعليم وتنمية المهارات. ويسهم كل من الفجوة الرقمية وعدم تكافؤ الجنسين في أداء عمل الرعاية غير المدفوع الأجر في زيادة تقييد الإمكانات الاقتصادية للمرأة.

69- ويجب أن تعالج السياسات هذه العوائق معالجةً منهجيةً وأن تهيئ بيئات مواتية لمشاركة المرأة الكاملة والمجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار وفي الاقتصاد، بما في ذلك من خلال سياسات مصممة خصيصاً لهذا الغرض وتدخلات هادفة وتعزيز جمع البيانات المصنفة. ومن المهم ضمان حصول النساء على فرص متساوية للمشاركة في التجارة الدولية والاستفادة منها، فضلاً عن المشاركة في المبادرات التجارية الإقليمية والاستفادة منها، والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وتعزيز قدراتهن في مجال ريادة الأعمال.

ثانياً- أونكتاد أقوى من أجل عالم مزدهر

70- في إطار تمهيد الطريق نحو عام 2030 وما بعده، ينبغي أن تعمل ركائز الأونكتاد الثلاث معاً من أجل تحقيق أهداف وتطلعات الأعضاء. وفي ظل التغيرات العميقة التي يشهدها العالم، يجب على الأونكتاد أن يواصل تطوره ليلائم الواقع الجديد ويصبح أكثر استجابة وسرعة وأهمية.

71- وتحقيقاً لهذه الغاية، من الأهمية بمكان أن يشجع الأونكتاد ثقافة الابتكار، ويعتمد نهجاً متعدد التخصصات، ويسعى إلى التحسن باستمرار، بالاستفادة من التقدم في التكنولوجيات الرقمية والناشئة لتعزيز ما يلي: قدرات الأونكتاد البحثية وجودة منتجاته المعرفية؛ والتوعية وتأثيره الإنمائي؛ وكفاءة عملياته الداخلية وفعاليتها.

72- وتقر الدول الأعضاء بالقيمة الكبيرة لركيزة التعاون التقني للأونكتاد، بما في ذلك المبادرات الواردة في الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك[14]. ولزيادة تعزيز هذا العمل، ينبغي وضع هيكل استراتيجي للتنسيق وصنع القرار على الصعيد المؤسسي يشمل جمع التبرعات وإقامة الشراكات. وينبغي مواصلة بناء أوجه التآزر، بما في ذلك تنفيذ إجراءات تستند إلى نُهج إقليمية وتطبيق الدروس المستفادة من برامج الدعم في مجال التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد بجميع مكوناته منذ عهد قريب. وتشجع الدول الأعضاء أمانة الأونكتاد على تعزيز قدرتها على جمع مختلف البيانات ذات الصلة المتعلقة بأنشطة التعاون التقني وتقاسمها من خلال إنشاء لوحة متابعة شاملة تتضمن معلومات عن طلبات التعاون التقني وعروضه المتاحة في هذه المؤسسة والخبرات التي تتمتع بها.

73- ويتطلب بناء توافق الآراء بفعالية مواصلة الجهود الرامية إلى تنشيط آلية الأونكتاد الحكومية الدولية، من أجل تحقيق نتائج مجدية وجوهرية تعزز العمل الأوسع نطاقاً الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجالي التجارة والتنمية وتستفيد من القيمة المضافة التراكمية التي تتيحها الآلية بمستوياتها المختلفة. وبالتالي، ينبغي إدراج النتائج الموضوعية للآلية الحكومية الدولية في فترة السنوات الأربع في العملية التحضيرية الموضوعية للمؤتمر القادم الذي يُعقد كل أربع سنوت.

74- ويؤدي مجلس التجارة والتنمية، بوصفه الهيئة الإدارية العليا بين المؤتمرات التي تعقد كل أربع سنوات، وظيفة إدارية وسياسية هامة، وهو المنتدى الرئيسي للأونكتاد الذي يبحث من منظور حكومي دولي المسائل الرئيسية المتعلقة بالتجارة والتنمية ويبني توافق الآراء بشأنها. وتتمثل النتيجة الرئيسية لدورات مجلس التجارة والتنمية في قرار يُعَد على أساس مدخلات اللجان. وينبغي أن يكون القرار موجزاً لا يتجاوز ثلاث أو أربع صفحات.

75- وتؤدي اللجان وظيفة هامة تتمثل في دمج المدخلات الموضوعية التي تقدمها أفرقة الخبراء الفرعية التابعة لكل منها، بما في ذلك أفرقة الخبراء الحكومية الدولية، في شكل نتائج سياساتية كي ينظر

(14) انظر TD/390، الفصل الثاني، الوثيقة الختامية للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عُقدت في بانكوك.

فيها مجلس التجارة والتنمية على الصعيد السياسي. لذا ينبغي أن تتخذ نتائج اللجان شكل مدخلات لمشروع قرار يُعرض على مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه. وينبغي أن تعقد اللجان اجتماعاتها في أقرب وقت ممكن من دورة المجلس السنوية. وينبغي استغلال الوقت المتاح للتفاوض بشأن مشروع القرار.

76- وبالإضافة إلى العمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد، تشكل اجتماعات الخبراء، بما فيها اجتماعات أفرقة الخبراء الحكومية الدولية، الأساس الموضوعي لركيزة الأونكتاد المتمثلة في بناء توافق الآراء. وينبغي أن تتيح اجتماعات الخبراء مدخلات متخصصة تُبحث على صعيد المستويات الأخرى.

77- وفيما يتعلق بأفرقة الخبراء الحكومية الدولية، سيُصدر الرئيسان المشاركان المختاران، وفقاً للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة، مشروع نص يتضمن توصيات الخبراء يعكس المناقشات التي جرت خلال الدورة. وينبغي ألا يزيد طول هذا النص على صفحة واحدة. وسيخضع مشروع النص للمناقشة وتبادل الآراء. وستصدر المجموعة النهائية من التوصيات التي تعكس آراء الخبراء المشتركة تحت مسؤولية الرئيسين المشاركين. وتحل هذه الممارسة محل الممارسة المتمثلة في التفاوض بشأن التوصيات السياساتية المتفق عليها في إطار أفرقة الخبراء الحكومية الدولية. وستتقَّح في الدورة الثانية والسبعين المقبلة لمجلس التجارة والتنمية اختصاصات أفرقة الخبراء الحكومية الدولية، بما في ذلك اختصاصات اللجان المعنية التي ستقدم إليها تلك الأفرقة تقاريرها من الآن فصاعداً.

78- وسيستعرض مجلس التجارة والتنمية موضوع اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، ابتداءً من الدورة الثانية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية، بهدف إنجاز هذا العمل في موعد أقصاه دورته الثالثة والسبعون.

ثالثاً- مساهمة الأونكتاد

79- الأونكتاد هو جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وينبغي للأونكتاد، استناداً إلى وثيقته التأسيسية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 1995(د-19)[15]، وبناءً على النتائج الوزارية السابقة ومع إعادة تأكيد عهد بريدجتاون[16] والتزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أن يعطي الأولوية للعمل من خلال ركائزه الثلاث، مع الاهتمام المستمر بالظروف والتحديات العالمية والإقليمية والوطنية السائدة، لا سيما تلك التي تؤثر على البلدان النامية.

80- وينبغي أن يسترشد عمل الأونكتاد بالميزة النسبية للمؤسسة وأن يكون عمله مختلفاً عن عمل المنظمات الأخرى ومكملاً له، مع تجنب الازدواجية، والسعي إلى توافق الآراء الحكومي الدولي. وبهذه الطريقة، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة على النحو الأمثل من نقاط قوة المؤسسة في تنفيذ ولايتها. وينبغي للأونكتاد، تمشياً مع ما تَقدم ووفقاً لولايته وباستخدام الموارد المتاحة له، أن يوجه عمله نحو ما يلي:

(80-1) مواصلة بحوثه وتحليلاته وتعاونه التقني لدعم الدول الأعضاء في الاستفادة الكاملة من مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، بطرق منها تحسين الوصول إلى الأسواق والتحول الهيكلي وتنويع المنتجات؛

(15) انظر *Official Records of the General Assembly, Nineteenth Session, Supplement No. 15* (A/5815), Resolutions adopted by the General Assembly during its nineteenth session, pp. 1–5.

(16) TD/541/Add.2.

(2-80) مواصلة العمل، في إطار ولايته ومع ضمان التآزر، على دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف في تحقيق أهدافه، وفقاً لاتفاق مراكش وبما يشمل تنفيذ نتائج المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية؛

(3-80) إجراء البحوث والتحليلات التقنية بشأن تأثير النظام التجاري المتعدد الأطراف وقواعده على البلدان النامية، فضلاً عن تعميق عمله المتعلق بتعزيز الحوار وتوافق الآراء بين الدول الأعضاء بشأن العناصر الرئيسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك تحديد حيز السياسات العامة لدعم أهداف التنمية الوطنية، مع الحفاظ على الاتساق مع القواعد الدولية ذات الصلة والتزامات البلدان؛

(4-80) مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبناء قدراتها، قبل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءها وبعدها؛

(5-80) مواصلة تزويد البلدان النامية بالعناصر التحليلية اللازمة للمشاركة على النحو الملائم في المناقشات المتعلقة بالتجارة على الصعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، بطرق منها بناء القدرات، وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في هذه العمليات، وصياغة النتائج وتنفيذها وجني فوائد التجارة الدولية؛

(6-80) مواصلة عمله المتعلق بأحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية، بما في ذلك تفعيلها؛

(7-80) مواصلة عمله بشأن تأثير التدابير الجمركية وغير الجمركية على البلدان النامية؛

(8-80) مواصلة عمله بشأن المسائل المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون الإقليمي، بطرق منها تشجيع هياكل التكامل الاقتصادي على التحاور وتوطيد علاقاتها بالمنظمات الدولية ذات الصلة، بغية تعزيز التجارة المتبادلة وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(9-80) مواصلة تقديم الدعم لتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب والتجارة الإقليمية، بسبل منها تيسير استخدام الأفضليات التجارية غير المتبادلة والمساعدة في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والنظام الشامل للأفضليات التجارية؛

(10-80) مواصلة بحوثه بشأن اتفاقات وسياسات التجارة الرقمية من أجل الاستفادة منها في تحقيق التحول الهيكلي للاقتصادات المحلية في البلدان النامية؛

(11-80) مواصلة دعم الدول الأعضاء في مجال المنافسة وحماية المستهلك، بما في ذلك دعمها، على سبيل المثال لا الحصر، في مجالي الاقتصاد الرقمي والتعاون عبر الحدود لمكافحة الكارتلات؛ ويشمل هذا الدعم صياغة وتنفيذ سياسات ذات صلة، وتيسير التعاون وتبادل المعلومات بين السلطات الوطنية المعنية، وتقاسم الممارسات الجيدة، والمساهمة في تنفيذ نتائج "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنافسة وحماية المستهلك"[17] واجتماعات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن الاستفادة الكاملة من فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك؛

(12-80) مواصلة عمله في مجال السياسة التجارية الشاملة من أجل معالجة التفاوت في المكاسب المتأتية من التجارة والحد من عدم المساواة والفقر على جميع المستويات، بسبل منها مساعدة

(17) انظر TD/RBP/CONF.10/7، الفصل الأول، القرار ألف، الفقرة 30، بشأن اقتراح تغيير اسم مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بناءً على التوصية المقدمة إلى الجمعية العامة في دورته التاسعة.

البلدان النامية في تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تشجيع التجارة الشاملة التي تعود بالفائدة على الجميع، لا سيما النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشركات الصغرى والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(80-13) مواصلة التعاون والعمل، في إطار ولايته، مع المنتديات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة من أجل تحقيق التآزر، وتعزيز بناء توافق الآراء، والدعوة إلى التعددية، ووضع نُهج سياساتية شاملة، والتعبير عن وجهات نظر البلدان النامية بشأن التجارة والتنمية؛

(80-14) مواصلة دعم وتشجيع الأنشطة والمبادرات في البلدان النامية من خلال تحسين تجارة الخدمات، بما في ذلك استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة عملاً بالقوانين والاتفاقات السارية؛

(80-15) مواصلة تحسين جمع البيانات عن تجارة الخدمات وإتاحتها واستخدامها لتوجيه القرارات السياساتية ليتسنى للجميع، لا سيما النساء والشركات الصغرى والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تسخير تجارة الخدمات والاستفادة منها ودعم وضع استراتيجيات للصادرات في مجال التجارة القائمة على الخدمات بالاستناد إلى تحليل القدرة التنافسية؛

(80-16) مواصلة عمله على تعزيز أطر السياسات التي تهيئ بيئة مواتية على جميع المستويات للبلدان النامية من أجل جذب الاستثمارات وزيادتها وتيسيرها على نحو أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومواصلة مساعدة البلدان النامية في إدماج إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة[18] في خطط العمل الوطنية ومجموعات الأدوات، على أساس طوعي؛

(80-17) مواصلة العمل، بالتعاون مع وكالات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، على تقديم الدعم في مجال تنمية الشركات الصغرى والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المملوكة للنساء والشباب، من خلال ما يلي:

'1' مبادرات تنمية المشاريع، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة على جذب الاستثمارات الرأسمالية، وتوثيق الروابط التجارية مع الشركات عبر الوطنية، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية؛

'2' مبادرات تيسير الأعمال التجارية لمساعدة الحكومات على تحسين مناخ الأعمال والاستثمار والتجارة، بطرق تشمل على سبيل المثال تعزيز الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات واللوائح المتصلة بالتجارة وتبسيط الإجراءات الإدارية المتصلة بالتجارة؛

'3' دعم سياسات ريادة الأعمال من أجل تطبيق أطر سياساتية وطنية وإقليمية قوية؛

(80-18) مواصلة دعم الدول الأعضاء، عبر ركائزه الثلاث، في مجال الاستثمار المستدام، لا سيما من خلال ما يضطلع به فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ من مواءمة معايير الاستدامة، ومن خلال مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة وغيرها من المبادرات ذات الصلة بتجارة أسواق الأوراق المالية، وإشراك الجهات المعنية في سلسلة قيمة الاستثمار، مثل المستثمرين المؤسسيين وأسواق الأوراق المالية والهيئات المعنية بوضع المعايير والهيئات التنظيمية؛

(18) انظر UNCTAD, 2015, *Investment Policy Framework for Sustainable Development* (United Nations publication, New York and Geneva).

(19-80) مواصلة عمله المتعلق بالبحث والرصد والتحليل في مجالي سياسات الاستثمار وتدفقات الاستثمار الدولية، بسبل منها توفير بيانات مفصلة عن الاستثمارات وتحديد الاتجاهات الناشئة وآثارها والتحديات التي تطرحها والفرص التي تتيحها، فضلاً عن إعداد توصيات عملية؛

(20-80) مواصلة العمل على دعم تحديث نظام الاستثمار الدولي، وعلى تعزيز التعاون ذي الصلة، مع الاهتمام بوجه خاص بمواطن ضعف البلدان النامية وأهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(21-80) تهيئة بيئة دولية مواتية ودعم البلدان النامية في تعزيز أطر سياساتية فعالة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها على الصعيد الوطني، فضلاً عن وضع قواعد قوية يمكن أن تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية؛

(22-80) مواصلة العمل، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، على تحديد الثغرات في الأطر المتعلقة بتحسين فرص الحصول على التمويل والاستثمار في مجال الخدمات اللوجستية والبنية التحتية والتنمية الصناعية وإسداء المشورة بشأن سبل سد هذه الثغرات، مع التركيز بوجه خاص على الشركات الصغرى والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتحويلات؛

(23-80) مواصلة تشجيع ممارسات الاستثمار التي تسهم إسهاماً فعالاً في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة؛

(24-80) مواصلة عمله المتعلق بالمسائل الضريبية المتصلة بسياسة الاستثمار؛

(25-80) مواصلة دعم البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في تحديد نقاط الدخول إلى سلاسل القيمة العالمية والإقليمية وتحسين مشاركتها فيها من أجل معالجة مسألة الاعتماد على السلع الأساسية وتعزيز التنويع الاقتصادي؛

(26-80) مواصلة دعم البلدان في تعزيز التحول الهيكلي لاقتصاداتها، بطرق منها الإحصاءات وبناء القدرات والتعاون التقني، للمساعدة في تحديد أولويات سياساتها وتصميم سياسات التحول الصناعي والإنتاجي وتنفيذها، فضلاً عن تشجيع التعاون والشراكات الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي؛

(27-80) مواصلة مساعدة البلدان النامية في تحفيز التنويع الاقتصادي والتصدي للتحديات ذات الصلة، والمساهمة في خلق إنتاج ذي قيمة مضافة أعلى، من خلال سياسات محلية متعلقة بالتجارة والاستثمار وريادة الأعمال، وغيرها؛

(28-80) مواصلة عمله على الارتقاء بالقدرات الإنتاجية في البلدان النامية، مثل القدرات الصناعية، بطرق منها دعم آليات تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود، وصياغة السياسات، وتسخير التكنولوجيات الجديدة والناشئة، وتطوير بنية تحتية ملائمة لسياقاتها الوطنية ومستوياتها الإنمائية المحددة، فضلاً عن دعم المؤسسات التي تهدف إلى التحول إلى مراكز امتياز من أجل القدرات الإنتاجية؛

(29-80) مواصلة التصدي للتحديات المتمثلة في الاعتماد على السلع الأساسية وانعدام الأمن الغذائي، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، من خلال جملة أمور منها تقديم توصيات لتعزيز إمكاناتها وقدرتها على الصمود، عن طريق التنويع الاقتصادي والإنتاج المحلي والتجارة، والتخفيف من الآثار السلبية لتقلب أسعار السلع الأساسية، على نحو يتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، ودعم بيئة اقتصادية مواتية؛

(30-80) مواصلة عمله على تهيئة بيئة اقتصادية مواتية للمعادن الحرجة، وتعزيز القيمة المضافة، ودفع عجلة التنمية المستدامة والشاملة للجميع بزيادة القدرات المؤسسية والإنتاجية؛

(80-31) مواصلة جمع البيانات وإجراء البحوث والتحليلات بشأن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسية المتعلقة بالسلع الأساسية؛

(80-32) مواصلة تعاونه مع المنظمات ذات الصلة والجهات المعنية على النهوض بالاقتصاد الدائري، وتشجيع اعتماد تكنولوجيات أكثر كفاءة في استخدام الطاقة والموارد باعتبار ذلك وسيلة للإسهام في التنمية المستدامة؛

(80-33) مواصلة العمل على تحليل الصناعات الإبداعية، ومساعدة البلدان النامية على زيادة مشاركتها في الاقتصاد الإبداعي العالمي، من خلال الإحصاءات والبحوث السياساتية والمساعدة التقنية وغيرها، من أجل دفع عجلة التنويع الاقتصادي والنمو المستدام والابتكار؛

(80-34) المساهمة، في إطار ولايته، في تنفيذ قرار الجمعية العامة 172/77 بشأن التنمية المستدامة للجبال؛

(80-35) مواصلة تقديم المساعدة لتصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات تهدف إلى زيادة الكفاءة في إدارة عمليات النقل؛

(80-36) مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء على تطبيق النظام الآلي للبيانات الجمركية؛

(80-37) مواصلة وتمتين عمله، من خلال ركائزه الثلاث، على دعم تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تيسير التجارة، بما في ذلك اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، ومواصلة دعمه لوضع وتطبيق الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة التي تقلل من تكاليف المعاملات التجارية؛

(80-38) مواصلة عمله على بناء قدرات اللجان والهيئات الوطنية المعنية بتيسير التجارة من أجل زيادة مواءمة وتنسيق تدابير تيسير التجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(80-39) مواصلة توفير التوجيه التقني وتعزيز تبادل أفضل الممارسات بشأن الاندماج في سلاسل القيمة والإمداد الإقليمية والعالمية، بطرق منها الاستفادة من الشبكات الدولية للنقل الجوي والبحري والبري والنقل المتعدد الوسائط؛

(80-40) مواصلة دعم شبكات النقل الدولية والإقليمية، من خلال الحوار السياساتي وآليات التعاون، بما في ذلك تنظيم منتدى الأونكتاد لسلاسل الإمداد العالمية، لضمان استدامة هذه الشبكات وقدرتها على الصمود؛

(80-41) مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على الاستفادة من الاقتصاد الرقمي وإلى تضييق الفجوة الرقمية وفجوة البيانات، عن طريق البحث وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وعملاً بالاتفاقات الدولية السارية والدراية ذات الصلة، وتبادل المعرفة، وإلى بناء التآزر مع المنظمات الدولية والجهات المعنية الأخرى في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وعن طريق التصدي للتحديات التي تطرحها التكنولوجيا الرقمية والناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وتحديد وتهيئة بيئة مواتية لتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسين الدراية الرقمية والمهارات الرقمية، ودعم مشاركة الشركات الصغرى والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاريع الأعمال التي تقودها النساء أو يقودها الشباب في الاقتصاد الرقمي؛

(80-42) مواصلة دعم البلدان النامية في تقوية نظم الابتكار، وإدماج الأطر الرقمية والصناعية وأطر الابتكار، والاستفادة من الرقمنة والتكنولوجيات الناشئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع والتنويع الاقتصادي، وتقديم الخدمات العامة وإتاحة الإحصاءات؛

(80-43) مواصلة دعم البلدان النامية في زيادة كفاءة المعاملات واللوجستيات التجارية، بطرق منها رقمنة الوثائق المتصلة بالتجارة وتبادلها إلكترونياً؛

(80-44) تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية فيما يتعلق بقدراتها في مجال التجارة الإلكترونية، من خلال دعم المفاوضات بشأن التجارة الرقمية ودعم تقييم مدى استعدادها للاقتصاد الرقمي وللاستفادة من مكاسب التجارة الرقمية، ومن خلال تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية ومتابعة تنفيذ التوصيات السياساتية الواردة فيها؛

(80-45) مواصلة إجراء التحليلات، فضلاً عن تشجيع وتيسير المناقشات، بشأن التحديات التي تواجهها البلدان النامية في قدرتها على توليد الإيرادات العامة، في ضوء عملية التحول الرقمي ومن أجل تعزيز التعاون الدولي في هذا الشأن؛

(80-46) المساهمة، وفقاً لولايته وبالتآزر مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، في المبادرات والمناقشات والأحداث المتعلقة بالتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي من منظور التنمية، وتنفيذ هيكل القمة العالمية لمجتمع المعلومات والوفاء بالالتزامات ذات الصلة الواردة في التعاهد الرقمي العالمي، لا سيما بدعم الفريق العامل المتعدد أصحاب المصلحة المعني بحوكمة البيانات التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

(80-47) مواصلة دعم تهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات كي تتمكن البلدان النامية من تعبئة الموارد من خلال التجارة والاستثمار لدعم تحولها الرقمي وتوافر السلع العامة والبنية التحتية والخدمات الرقمية؛

(80-48) مواصلة مساعدة البلدان في وضع نُهج دائرية للاقتصاد الرقمي، بإقامة شراكات مع المنظمات ذات الصلة وغير ذلك؛

(80-49) مواصلة دعم الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة، من أجل تعزيز قدراتها في مجال الابتكار والبحث والتطوير والتطبيقات المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة المأمونة والمؤمَّنة والموثوقة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي؛

(80-50) مواصلة مساعدة الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ تدابير تتعلق بسياسات التجارة والاستثمار في إطار المساهمات المحددة وطنياً، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة؛

(80-51) مواصلة دعم البلدان النامية في تحديد سياسات التجارة والاستثمار ذات الصلة للمساهمة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ والبيئة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالتعاون على النحو الواجب مع المنظمات الدولية ذات الصلة؛

(80-52) مواصلة دعم البلدان النامية في الاستفادة المستدامة من اقتصاد المحيط وفي التنفيذ الفعال للالتزامات الدولية ذات الصلة بالنقل البحري والحوكمة المحيطية، وفي تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية من أجل حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام؛

(80-53) مواصلة تحليل المسائل المتصلة بالتمويل المناخي وبالتنمية المستدامة ومساعدة البلدان النامية في استكشاف سبل تسخير الموارد المالية المتاحة، ومعالجة مواطن الضعف الاقتصادي، وبناء قدرات إنتاجية مستدامة قادرة على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى؛

(80-54) التعاون مع المنظمات الدولية والجهات الأخرى المعنية على دراسة الأطر الحالية التي تسهل الوصول إلى التكنولوجيات من أجل تنمية مستدامة في البلدان النامية؛

(80-55) مواصلة تحليل تأثير التدابير البيئية المتصلة بالتجارة على اقتصادات البلدان النامية وتأثيرها على تدفقات التجارة والاستثمار فيها؛

(80-56) مواصلة الاستفادة من عمله التحليلي والسياساتي في مجال تمويل التنمية، تمشياً مع ولايته وبالتعاون مع المؤسسات الأخرى المعنية في إطار عملية متابعة واستعراض تمويل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فضلاً عن الإسهام في تنفيذ التزام إشبيلية، ومساعدة البلدان النامية في تحديد الخيارات السياساتية الرامية إلى توطيد تعبئة الموارد المحلية والدولية والعامة والخاصة؛

(80-57) مواصلة تقييم دور المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر تمويل التنمية، فضلاً عن استكشاف فرص تعبئة موارد مالية إضافية، من القطاعين العام والخاص، من خلال أنشطة تموَّل بالمساعدة الإنمائية الرسمية، في سياق ظهور مصادر جديدة للمساعدة المالية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، ومواصلة الإسهام في المناقشات المتعلقة بتحديث مقاييس المساعدة الإنمائية الرسمية، وفي المناقشات المتعددة الأطراف ذات الصلة بشأن الوفاء بالالتزامات الإنمائية؛

(80-58) مواصلة دعم الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، بالاشتراك عند الحاجة مع المؤسسات ذات الصلة، من خلال توفير أدوات قائمة على البيانات ومساعدة تقنية وخدمات استشارية لتتبع التدفقات المالية غير المشروعة في مجالي الضرائب والتجارة والحد منها، بطرق منها تمتين القدرات الوطنية، وصقل منهجيات تقدير القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة والتجارة غير المشروعة، وتيسير تبادل المعارف لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛

(80-59) مواصلة العمل، بناءً على الطلب، على دعم قياس وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تحسين استخدام الإطار المفاهيمي الطوعي لقياس التعاون بين بلدان الجنوب؛

(80-60) مواصلة تقييم التدفقات المالية الدولية الصافية، بما في ذلك التدفقات المالية الصافية من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال، حسب الاقتضاء، بما في ذلك الاستثمارات والمساعدة الإنمائية الرسمية وخدمة الديون؛

(80-61) مواصلة عمله التحليلي والسياساتي ومساعدته التقنية بشأن قضايا الديون، بما في ذلك نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وتشجيع وضع سياسات الاقتراض والإقراض المسؤولين، وتكميل العمل الذي يقوم به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الجهات المعنية، حسب الاقتضاء، والمساهمة في تنسيق سجل مركزي عالمي وحيد للبيانات المتعلقة بالديون يتولى إدارته البنك الدولي؛

(80-62) المساهمة، عند الاقتضاء، في أنشطة الفريق العامل الذي أنشئ مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكلفه الأمين العام للأمم المتحدة باقتراح مجموعة موحدة من المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الاقتراض والإقراض السياديين المسؤولين، انطلاقاً من روح التزام إشبيلية؛

(80-63) مواصلة عمله الحالي، بالتنسيق مع الجهات الشريكة المعنية، ومنها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية، للمساهمة في السلاسل والقدرات الإحصائية في مجالات الديون المحلية والديون الخارجية الخاصة والعامة وتركيبة الديون؛

(80-64) مواصلة المساهمة، في إطار ولايته، في المنتديات ذات الصلة المعنية بإصلاح الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛

(80-65) تيسير تبادل الخبرات والمناقشات التقنية بين البلدان المقترضة بشأن التصدي للتحديات المشتركة المتعلقة بالديون وزيادة الإصغاء إليها، فضلاً عن تعزيز التعاون بين هذه البلدان، من أجل تحسين ممارساتها في إدارة الديون؛

(66-80) مواصلة البحث وتقديم المساعدة التقنية بشأن سبل زيادة التدفقات المالية، بطرق منها اللجوء إلى أدوات مالية مبتكرة، وتحديد التكاليف والفوائد والتحديات التشغيلية، من أجل إتاحة موارد جديدة للتنمية وزيادة الموارد المحلية؛

(67-80) مواصلة الإسهام، وفقاً لولايته وإكمالاً للعمل الذي اضطلع به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات المعنية الآخرون، في زيادة كفاءة النظام الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وتعزيز القدرة على تحمل الديون، من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(68-80) مواصلة تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وبحث التكاليف الاقتصادية للاحتلال والعقبات التي تعترض التجارة والتنمية، من خلال الدراسات ذات الصلة وغيرها، باعتبار ذلك جزءاً من التزام المجتمع الدولي ببناء دولة فلسطينية مستقلة، وبغية التخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني، تمشياً مع اتفاق أكرا[19]، وولاية الدوحة[20]، ومافيكيانو نيروبي[21]، وعهد بريدجتاون[22]؛

(69-80) مواصلة بحوثه ودراساته بشأن التكاليف الاقتصادية للاحتلال التي يتكبدها الشعب الفلسطيني والمضي في تقييماته ودراساته السياساتية للوضع الاقتصادي الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن آفاق الانتعاش الاقتصادي، من أجل مساعدة السلطة الفلسطينية في فهم واعتماد سياسات بشأن كيفية إعادة بناء القطاع الاقتصادي الفلسطيني والنهوض بالتنمية المستدامة، مع دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(70-80) مواصلة دعم أقل البلدان نمواً، تمشياً مع برنامج عمل الدوحة، لا سيما من أجل الاستفادة الفعلية من الشروط المتاحة لها للوصول التفضيلي إلى الأسواق، وزيادة القدرة الإنتاجية، وتحسين النقل والخدمات اللوجستية وتيسير التجارة، ومعالجة مواطن الضعف الكلية والهيكلية الحادة، وتسهيل استيعاب التكنولوجيا، وفقاً للمادة 66-2 من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؛

(71-80) تعزيز الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً، بما فيها البلدان التي تستوفي معايير الخروج من هذه الفئة، من خلال تكييف المساعدة التقنية والأدوات والتدابير المتاحة حالياً وتحويلها إلى برنامج يضطلع به الأونكتاد مخصص لدعم الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، لضمان إعانة هذه البلدان على الخروج وبعد الخروج بدعم في الوقت المناسب، ومساعدتها أيضاً بما يلزم من تدابير أخرى تناسب احتياجاتها ومعوقاتها، بطرق منها تعبئة الموارد لتفعيل مبادرات تضمن لأقل البلدان نمواً الخروج من هذه الفئة بزخم وانتقال سلس إلى وضعها الجديد؛

(72-80) مواصلة تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً التي هي إما في طور الخروج من هذه الفئة أو خرجت منها منذ عهد قريب لضمان انتقال سلس إلى وضعها الجديد، والعمل من خلال البحث على استكشاف الإجراءات الفعالة للنظر في الأحكام المتصلة بالتجارة التي ترد في قرارات الجمعية العامة بشأن أقل البلدان نمواً بعد خروجها من هذه الفئة؛

(73-80) تعزيز الدعم المحدد للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، تمشياً مع تنفيذ برنامج عمل أوازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034، من خلال تعبئة الموارد لتفعيل مبادرات تلبي الاحتياجات الإنمائية الخاصة لهذه البلدان وتتصدى للتحديات التي تواجهها،

(19) TD/442، الفصل الثاني.

(20) TD/500/Add.1.

(21) TD/519/Add.2.

(22) TD/541/Add.2.

بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اللوجستيات، وارتفاع تكاليف التجارة، والتوصيلة الرقمية، مما يعزز اندماجها في التجارة العالمية، مع إيلاء الاعتبار لمصلحتها والتزامها بوضع برنامج عمل مخصص بشأن البلدان النامية غير الساحلية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(80-74) تحسين دعمه للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع مراعاة ظروفها الخاصة والتركيز على معالجة مواطن الضعف وزيادة القدرة على الصمود وتشجيع التحول الاقتصادي الهيكلي والقدرات الإنتاجية ومواصلة العمل والدعوة في مجالات النقل واللوجستيات وتيسير التجارة؛

(80-75) تعزيز دعمه للدول الجزرية الصغيرة النامية، بطرق منها تيسير تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية – إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود، فضلاً عن تسريع العمل على تنفيذ استراتيجية الأونكتاد لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والاستفادة منها، بإجراءات تشمل تعبئة موارد طويلة الأجل يمكن التنبؤ بها لتفعيل مبادرات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(80-76) مواصلة دعم الاقتصادات الأخرى الهشة والضعيفة هيكلياً والاقتصادات الصغيرة الأخرى، بما في ذلك مساعدتها على تجاوز مواطن ضعفها الهيكلية الخاصة المرتبطة بصغر الحجم، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وجذب الاستثمارات الإنتاجية وبناء قدراتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية؛

(80-77) مواصلة دعم البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفقاً لاحتياجاتها وتحدياتها الخاصة، لا سيما فيما يتعلق ببطء وتيرة التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي وقلة التقدم المحرز فيهما، فضلاً عن التحديات المرتبطة بتراجع الصناعة قبل الأوان؛

(80-78) مواصلة دعم البلدان الأفريقية في معالجة شواغلها وتلبية احتياجاتها الخاصة في مجالي التجارة والتنمية، من خلال توفير التحليل السياساتي وإسداء المشورة وبناء القدرات، ومواصلة تقديم الدعم من أجل تحقيق خطة عام 2063، بما في ذلك إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا[23]، وتعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان الأفريقية، ورصد التقدم المحرز والتحديات الماثلة في هذا الصدد؛

(80-79) مواصلة تقديم الدعم التحليلي والإحصائي، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بشأن إعادة تعريف مقاييس التقدم المحرز في التنمية، كي لا تقتصر على مقياس الناتج المحلي الإجمالي؛

(80-80) مواصلة العمل في إطار ولايته على مد البلدان النامية بالتحليلات والتوصيات والمساعدة التقنية كي تتغلب على التبعات الاقتصادية للأزمات وتستعيد سياسات مستدامة في مجالي التجارة والتنمية، من خلال استراتيجيات التعافي الشاملة وغيرها؛

(80-81) مواصلة العمل بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية والجهات المعنية على إعطاء الأولوية لدعم البلدان المضيفة في إدارة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لاستقبال أعداد كبيرة من النازحين قسراً والتخفيف من حدته، والمساهمة من خلال البحث والتحليل والمساعدة التقنية في جهودها في هذا الصدد؛

(80-82) مواصلة جهوده، عبر الركائز الثلاث وفي جميع أعماله، لتعميم المسألة الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والإسهام من ثم في النهوض بالتنمية المستدامة

(23) A/RES/57/2.

والعمالة الكاملة والمنتجة، بطرق منها مواصلة عمله المعزز بشأن الروابط بين المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والتجارة والتنمية، ودعم الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات وإنشاء المؤسسات والأطر والآليات التي تدعم تمكين المرأة اقتصادياً، وتحفظ أمنها الاقتصادي وحقوقها، وتحسن مهاراتها وفرصها الاقتصادية والرقمية؛

(80-83) مواصلة عمله الجاري في مجال البحث والتحليل والتعاون التقني وتعاونه مع الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها للمساهمة في جهود الدول الأعضاء الرامية إلى دعم دور الشباب في التنمية المستدامة ودعم الأشخاص الذي يعيشون في أوضاع هشة، بطرق منها إدماج منظور الإعاقة في التجارة.